الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

16 **شعبان** 1439 –2 **مايو** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

"حقوق الإنسان": مقطع المعلم الذي ظهر وهو يضرب طلابه بعسير عفوي ولا يمتُّ للعنف بأي شكل

"الشعبي": المعلم محبوب من زملائه والطلاب.. والمدرسة توفر بيئة تعليمية محفزة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
https://sabq.org/dYJ2nC

رائد القرفي -أبها

أكد المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور علي بن عيسى الشعبي، أنه وبعد رصد فرع الجمعية المقطع الذي تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي "معلم يطارد طلابه بالعصا في عسير"، التقى وفد من الفرع يوم الأربعاء 9/8/1439 قائد المدرسة وتم الاستماع منه عن حيثيات المقطع، كما تم الاطلاع على الإجراءات النظامية التي اتخذتها المدرسة للتأكد مما نشر، وخصوصًا أنه كان في مهمة رسمية في الإدارة العامة للتعليم في ذلك الوقت.

أضاف **:**ثم التقى الوفد على انفراد كلًّا من: الطالب الذي ظهر في المقطع كأنه يتعرض للضرب، والطالب الذي قام بالتصوير، وأخيرًا المعلم، وقد تأكد الوفد من أن المقطع عفوي ولَم يكن هناك عنف بأي شكل من الأشكال؛ وخاصة أن المعلم ممن يثني عليه الجميع وقريب جداً ومحبوب من زملائه ومن الطلاب، وأن المدرسة وقيادتها ومعلميها يبذلون جهودًا كبيرة للمحافظة على طلابهم وتوفير بيئة تعليمية محفزة، وقد حققت المدرسة إنجازات كثيرة على مستوى المنطقة، وأنها تعتبر الأولى على مستوى المملكة في بوابة المستقبل في التعلم الإلكتروني عن بعد.

وأشار إلى أنه من باب الإنصاف، فإن الجمعية ترى أن مثل هذا النموذج من المدارس يجب أن يكون محل تقدير الجميع، وأنه يجب دعمها وتشجيعها في ظل التوجهات الحديثة لتطوير التعليم والارتقاء به لتحقيق متطلبات رؤية المملكة 2030.

هيئة حقوق الإنسان ترصد 7 ملاحظات على السجون

المصدر: جريدة تواصل الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
https://twasul.info/1122874/

تواصل – الرياض:
رصدت هيئة حقوق الإنسان من خلال زيارات نفذتها خلال العام 1438/1437 للسجون العامة وسجون المباحث ودور التوقيف والملاحظة ومؤسسات رعاية الفتيات 6 ملاحظات إيجابية، إضافة إلى 7 ملاحظات سعت لمعالجتها مع جهات الاختصاص، وذلك وفقا لـ«مكة.«
وأشارت المعلومات إلى أن الملاحظات الإيجابية تضمنت الإشادة بتميز مباني عدد من السجون من حيث تصاميمها الهندسية وأجنحة النزلاء وتلبيتها للبرامج الإحصائية، إضافة إلى تفعيل اليوم العائلي بالأجنحة المثالية الموجودة بعدد من السجون، وتمكين بعض الموقوفين من الخروج لمدد محدودة لحضور مناسبات الزواج أو العزاء أو لزيارة أحد الوالدين في حال عجزه عن زيارة ابنه، فضلا عن السماح لبعض الموقوفين بإكمال دراستهم، واعتماد نظام «نافذة تواصل» لعرض بيانات الموقوفين والسجناء وتسهيل تواصلهم مع ذويهم وتقديم طلبات الخروج المؤقت والزيارة والشكاوى من خلاله، والسماح لعدد من السجناء بالخروج مرة واحدة شهريًّا لقضاء يوم كامل مع عائلاتهم.
فيما رصدت الزيارات 7 ملاحظات سعت الهيئة لمعالجتها مع الجهات المعنية، من بينها : (اكتظاظ عدد من السجون ودور التوقيف بالنزلاء بما يتجاوز طاقتها الاستيعابية، نقص عدد العاملين في بعض السجون ودور التوقيف ما قد يترتب عليه ضعف الرقابة عليهم أو متابعة قضاياهم في المحاكم والنيابة العامة ولجان العفو، عدم ملاءمة بعض السجون لظروف الأشخاص ذوي الإعاقة، تجاوز المدد النظامية للتحقيق في بعض القضايا، عدم تمكين النزلاء في بعض السجون من التواصل مع محاميهم لمعرفة آخر مستجدات قضاياهم، سوء مستوى النظافة والتهوية والصيانة الدورية لبعض السجون ما قد يترتب عليه انتشار العدوى والأمراض، عدم كفاية خدمات الرعاية الصحية بالسجون العامة حيث لا يوجد سوى طبيب عام أو طبيب زائر لأيام محدودة من الأسبوع.)

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

مجلس الوزراء يوافق على مبادرة المدارس المستقلة واستراتيجية الأمن الغذائي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.alhayat.com/article/4578275

وافق مجلس الوزراء بعد اطلاعه على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (2 - 13 / 39 / ت) وتاريخ 25 / 6 / 1439هـ، على مبادرة (المدارس المستقلة)، وذلك بتحويل 25 مدرسة حكومية ليكون تشغيلها من القطاع الخاص، وأن تتولى اللجنة الإشرافية لقطاع التعليم تنفيذ تلك المبادرة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قواعد عمل اللجان الإشرافية للقطاعات المستهدفة بالتخصيص ومهماتها.

كما وافق المجلس خلال جلسته في قصر السلام بجدة أمس (الثلثاء) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للحبوب على التوصيتين المعدتين في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (19 - 22 / 39 / د) وتاريخ 11 / 5 / 1439هـ ورقم (33 - 26 / 39 / د) وتاريخ 28 / 5 / 1439هـ على استراتيجية الأمن الغذائي وخطة تنفيذها.

وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، المجلس على فحوى الاتصال الهاتفي الذي جرى بينه ورئيس كولومبيا خوان مانويل سانتوس، ونتائج استقباله وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس أدهانوم.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيان عقب الجلسة – بحسب وكالة الأنباء السعودية - أن مجلس الوزراء، رفع الشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على رعايته حفلة وضع حجر الأساس لمشروع (القدية) الوجهة الترفيهية والرياضية والثقافية الجديدة في المملكة، الذي سيتم إنشاؤه غرب عاصمة المملكة الرياض على مساحة 334 كيلو مترا مربعاً، ويتضمن العديد من الخيارات الترفيهية والأنشطة الرياضية والثقافية، ومن المتوقع أن يستقبل نحو 17 مليون زائر بحلول عام 2030 ويوفر نحو 57 ألف فرصة عمل جديدة للمواطنين السعوديين، وسيسهم عند اكتماله في تعزيز نمو الإيرادات غير النفطية للمملكة.

وثمن مجلس الوزراء، خطة تنفيذ (برنامج التخصيص) الذي اعتمده مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، الذي يسعى بمشيئة الله تعالى إلى رفع كفاءة أداء الاقتصاد الوطني، وزيادة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40 في المئة إلى 65 في المئة بحلول عام 2030، وزيادة عدد الوظائف والاستثمارات غير الحكومية، ورفع جودة الخدمات وشمولها لأكبر عدد من المستفيدين.

واطلع المجلس بعد ذلك على عدد من التقارير عن تطورات الأحداث في المنطقة والعالم، وشدد على مضامين بيان وفد المملكة، في الحدث رفيع المستوى عن بناء السلام والحفاظ على السلام الذي انعقد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما اشتمل عليه من تأكيد المملكة أن الركيزة الأساسية للعمل على بناء السلام والحفاظ عليه تتمثل في تحقيق العدالة، وأنه بدونها لن يزدهر السلام، وما تضمنه البيان عن مبادرات المملكة في هذا السبيل، ضمن دأبها المستمر لحل النزاعات بالطرق السلمية، وتأكيد على ضرورة أن يكون للأمم المتحدة دور أكثر فعالية في بناء السلام وتثبيت أسسه ودعائمه.

«الشورى»: السوق السعودية لن تستطيع استيعاب اكتتاب «أرامكو»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.alhayat.com/article/4578285

رأى مجلس الشورى أن السوق المالية السعودية لن تستطيع استيعاب الطرح الأولي الضخم لاكتتاب شركة «أرامكو»، مشيراً إلى أن حجم الطرح يمثل أكبر عملية اكتتاب عام من ناحية القيمة المالية في التاريخ. ورفض المجلس في جلسته العادية الـ35 المنعقدة أمس (الثلثاء)، توصية لعضو المجلس الدكتور خالد العقيل تنص على: «تسهيل حصول المؤسسات والأفراد السعوديين على أكبر حصة من الاكتتاب في طرح أسهم شركة أرامكو السعودية، والعمل على ألا تقل نسبة حصصهم عن 50 في المئة من مجمل اكتتاب أسهم «أرامكو» المطروحة مع تحديد نسبة دنيا لحصول المواطنين من أسهم الشركة لتعظيم ثروة البلاد وتعميمها على أكبر قدر من المواطنين.»
في شأن متصل، نفت «أرامكو» السعودية صلتها بعملات رقمية يتم تداولها عبر المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي.
قالت الشركة في تغريدة عبر حسابها في «تويتر»، «نظراً لما لوحظ، أخيراً، من تداول مواد عبر مواقع وحسابات مجهولة المصدر لعملات رقمية ذات صلة بالشركة، فإن أرامكو السعودية تنفي صلتها بذلك وتحذر من هذه المواقع والحسابات، وترجو من الجميع عدم التجاوب معها».

«الصحة العالمية» تصف دور المملكة الإقليمي والعالمي بـ «الريادي»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.alhayat.com/article/4578281

وصف المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، الدور الذي تؤديه المملكة في المنطقة والعالم بـ"الفاعل والريادي"، مبينًا أن الهدف الأساسي لزيارته المملكة هو تعزيز الشراكة مع مركز الملك سلمان للإغاثة في مجال العمل الإنساني.
وأعرب غيبريسوس خلال زيارته مقر المركز في الرياض أول من أمس عن إعجابه الكبير بالمركز وعمله الناجح في ميدان العمل الإنساني والإغاثي رغم حداثة نشأته، منوهًا بالتأثير الإيجابي للمركز في العالم وبشراكة منظمة الصحة العالمية المتميزة معه في مكافحة وباء الكوليرا في اليمن التي أسهمت في تخفيض نسبة الإصابة بالوباء.
وقال - بحسب وكالة الأنباء السعودية - إننا نحتاج لمواصلة الجهود لمنع أي تفشي ممكن للكوليرا في اليمن مرة أخرى، مشيرًا إلى المنظمة ستبدأ في أوائل شهر ايار (مايو) بتقديم التطعيمات اللازمة للسكان لمكافحة المرض، الأمر الذي يدل على الدعم السخي المقدم من المركز للمنظمة وعلى قوة الشراكة بين الجانبين.

وكان مدير منظمة الصحة العالمية وقع والمستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة في مقر المركز بالرياض أول من أمس على برنامج تنفيذي لتعزيز الشراكة الاستراتيجية المتبادلة بين الجانبين، بهدف ترسيخ علاقات التعاون الثنائي وتعزيز وإرساء شراكة استراتيجية متبادلة في البرامج الصحية بالدول المستهدفة وبناء القدرات والتدريب بين المركز والمنظمة، وكذلك إيجاد شراكة إنسانية فاعلة تعبر عن التزام الجانبين بالعمل المشترك لرفع المعاناة عن الشعوب المتضررة، إلى جانب التعاون البناء في تقديم برامج طبية نوعية في مناطق الكوارث والصراعات، وتبادل المعلومات وإجراء الدراسات والبحوث التي تهدف إلى رفع كفاءة العمل الإنساني.

كما تم التفاهم على برنامج تنفيذي مشترك استجابة لحماية الأطفال السوريين بتقديم اللقاحات الوقائية لهم لمدة 12 شهرًا، بمبلغ قدره ثلاثة ملايين و300 الف دولار.

يذكر أن مركز الملك سلمان للإغاثة وقع عدة مشروعات مشتركة مع منظمة الصحة العالمية وهي مشروع الاستجابة العاجلة في اليمن لعام 2015، ومشروع توفير محطات الأوكسجين، وتدخل المركز لمكافحة وباء الكوليرا في اليمن لعام 2017 في مجالات التشخيص والعلاج والتنسيق والوقاية والترصد، إضافة إلى مشروع رفع جاهزية مستشفى سادار في منطقة بازار كوكس لتعزيز الرعاية الصحية الثانوية للاجئين الروهينغا في بنغلاديش، ومشروع لقاحات الأطفال دون سن الخامسة في سورية.

«العدل»: 200 ألف جلسة قضائية للمحاكم خلال شهر

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.alriyadh.com/1678694

الرياض - واس

كشفت بوابة ذكاء الأعمال في وزارة العدل, أن محاكم المملكة عقدت أكثر من 200 ألف جلسة خلال شهر رجب المنصرم 1439هـ.

وتشهد مراحل التقاضي تطوراً رقمياً لافتاً سهّل على المترافعين وأعان القضاة وموظفي المحاكم على إتمام المهام وإنجاز القضايا بكل يسر وسهولة.

وتنوعت موضوعات القضايا التي عقدت فيها الجلسات، لتشمل دعاوى في مبالغ مالية، ودعاوى حضانة، وفسخ نكاح، ونفقة، وغيرها من القضايا.

تصدرت محاكم منطقة مكة المكرمة بـ 55097 جلسة، تليها منطقة الرياض بـ 49485 جلسة، ثم المنطقة الشرقية بـ 28560 جلسة، ثم منطقة عسير بـ 14543 جلسة.

وجاءت محاكم منطقة المدينة المنورة في المرتبة الخامسة بـ 12748 جلسة، ثم منطقة القصيم بـ 11590 جلسة، ثم منطقة جازان بـ 10645 جلسة، ثم منطقة تبوك بـ 7580 جلسة، ثم منطقة حائل بـ 4669 جلسة، وسجلت محاكم منطقة الجوف 3757 جلسة، تليها منطقة نجران بـ 3224 جلسة، ثم منطقة الحدود الشمالية بـ 2766 جلسة، ثم منطقة الباحة بـ 2599 جلسة، مسجلة أقل الجلسات في نفس الفترة..

النحاس: تطوير "أنظمة التقاعد" لتعزيز طمأنينة المشتركين

التعامل مع التحديات التي تواجهها صناديق التقاعد

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.al-madina.com/article/572070

المدينة - الرياض

قال محافظ المؤسسة العامة للتقاعد محمد بن طلال النحاس: إن الدولة تسعى إلى تحسين وتطوير أنظمة التقاعد وتعزيز رخاء وطمأنينة المشتركين والمتقاعدين، وذلك عن طريق مواجهة التحديات التي تواجها صناديق التقاعد في أنظمة الحماية الاجتماعية على المستوى الدولي. وأضاف: «إننا نتطلع من خلال ورشة العمل هذه إلى الحصول على المعرفة المتعلقة بأنظمة الحماية الاجتماعية وبحث أفضل السبل لتعزيز استدامة أنظمة التقاعد وتأكيد رخاء كل المشمولين في أنظمة التقاعد في المملكة العربية السعودية. واختتمت المؤسسة العامة للتقاعد يوم أمس، فعاليات ورشة العمل التي نظمتها بالتعاون مع البنك الدولي حول «تطوير وتحسين أنظمة التقاعد في المملكة - التوجهات الاستراتيجية»، وذلك بمشاركة خبراء محليين وإقليميين ودوليين من البنك الدولي والمنظمات العالمية، وعدد من المختصين من الشركات الاستشارية، بالإضافة إلى متحدثين من بعض صناديق التقاعد العالمية منها: السويد، تشيلي، مصر، البحرين، والأردن، استعرضوا خلالها التجارب والحلول حول تحسين وإصلاح أنظمة التقاعد، وأهم التحديات التي تواجهها على مستوى العالم. وناقشت فعاليات الورشة التي أقيمت على مدى يومين بفندق كراون بلازا في المدينة الرقمية بالعاصمة الرياض، أوراق عمل مهمة قدمها خبراء في إصلاح أنظمة التقاعد، سعوديين ودوليين، منهم معالي نائب وزير المالية لشؤون الخزانة بجمهورية مصر العربية الدكتور محمد معيط، الذي تناول تجربة جمهورية مصر العربية حول عملية إصلاح أنظمة التقاعد وتجارب وخبرات إصلاح أنظمة المعاشات في الشرق الوسط، فيما تناولت ورقة فيصل قطان من وزارة الاقتصاد والتخطيط كيفية تأطير المعاشات ضمن منظومة شاملة للحماية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

.

وثيقة تأمين على السياح.. وحظر الحد الأدنى من الليالي

هيئة السياحة تصدر دليل حقوق وواجبات المستهلك

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.al-madina.com/article/572089

أمين رزق - جدة - واس - الرياض

ألزمت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، منظمي الرحلات السياحية بوثيقة تأمين سارية المفعول على السياح طَوال مدة الرخصة، ولمدة شهر بعد انقضائها. كما شددت على العاملين بالمرافق السياحية عدم إلزام النزلاء بعدد محدد من الليالي للحجز، وتقديم وجبة ووحدة بديلتين لهم في مرفق سياحي آخر، في حال التأخر عن تسليم غرفهم إلى بعد الرابعة عصرًا لأي سبب.

وأصدرت الهيئة الدليل التوعوي بحقوق وواجبات المستهلك في نظام السياحة ولوائحه التنفيذية. وجاء إصدار الدليل في إطار اهتمام الهيئة بحماية وتعزيز ثقة المستهلك المستفيد من الخدمات السياحية، ورفع الوعي بحقوقه في الحصول على خدمات تُقَدَّم له، نظير المقابل المالي المدفوع لمقدم الخدمة والواجبات المنوط به الالتزام بها، كما أنه يمثل امتدادًا لدعم واهتمام سمو رئيس الهيئة بالمستهلك المستفيد من الخدمات السياحية.

ويهدف الدليل التوعوي بحقوق وواجبات المستهلك في نظام السياحة ولوائحه التنفيذية، إلى نشر المعرفة لدى المستهلك، ورفع الوعي بحقوقه في الحصول على الخدمات المقدمة له بجميع مناطق المملكة، ويشتمل على توضيح حقوق المستهلك وواجباته لخدمات الأنشطة السياحية.

وتضمن الدليل عدم الامتناع عن إسكان المرأة دون محرم، وفقًا للاشتراطات المشار إليها بلائحة مرافق الإيواء السياحي.

ووفقًا للدليل يحق للمستهلك عند الإخلال بحقوقه الواردة في هذا الدليل الرفع بشكوى إلى الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، عن طريق القنوات الإلكترونية للهيئة، أو بتسليمها مناولة لأحد فروع الهيئة أو بتسليمها للجمعية السعودية المختصة «الإيواء السياحي، وكالات السفر والسياحة، الإرشاد السياحي»، أو من خلال مركز الاتصال الهاتفي.

المدينة

وزير العدل: نعمل على رفع تصنيف القضاء السعودي وإبرازه عالميا

ثمّن الموافقة على التباحث حول التعاون القضائي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.al-madina.com/article/572086

واس- الرياض

A A

ثمّن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، موافقة مجلس الوزراء على التباحث مع العديد من الدول لإعداد مشروعات اتفاقيات تعاون في المجال القضائي، إضافة إلى إعداد مشروعات مذكرات تفاهم للتعاون بين وزارة العدل في المملكة ونظيراتها في الدول الأخرى.

وقال: إن قرار مجلس الوزراء، يأتي في سياق دعم القيادة المستمر والمتواصل لمرفق القضاء في المملكة، الذي يشهد في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي العهد -حفظهما الله-، تقدمًا وتطورًا في جميع الخدمات المقدمة للمستفيد العدلي.

وأوضح أن الوزارة تعمل على رفع تصنيف القضاء السعودي وإبرازه عالميًّا، باعتباره أحد أهداف الوزارة الاستراتيجية وفقًا لبرنامج التحول الوطني 2020، كما تدرس أفضل الخيارات والسُّبل للتعاون مع المؤسسات الدولية؛ لتبادل المعلومات، والاطلاع على التجارب الأخرى، لإبراز جهود قضاء المملكة وإنجازاتها، وعرض أفضل التجارب والممارسات التي تقوم بها.

وأكد الصمعاني سعي الوزارة إلى تعزيز تعاونها مع الدول المتقدمة في مجال الخدمات العدلية، وتبادل الخبرات، والتعاون في تقديم المساعدات القضائية والقانونية، لافتًا النظر إلى أن القضاء السعودي أصبح يحظى باهتمام دولي كبير، بفضل الله، ثم بفضل ما شهده القطاع من إصلاحات وبناء مؤسسي؛ تنفيذًا لتوجيهات القيادة الرشيدة، وذلك في مجالات مختلفة، مثل قضاء الأحوال الشخصية، والمحاكم التجارية، والتنفيذ، والتحول الرقمي، وغيرها من الخدمات.

وشدد على أنّ للقضاء في المملكة دورًا ملموسًا عالمياً، بما يقوم به من دور حساس في مجال مكافحة الإرهاب، بالتكامل مع أجهزة الدولة الأخرى، عبر توفير ضمانات العدالة المثلى لكل الأطراف باستقلالية كاملة، وفق أصول الشريعة والقانون المعمول بها في المملكة.

«هدف" يُعِدُّ دليلاً إرشادياً للمنشآت لشرح كيفية التسجيل في «صيفي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1637627

»عكاظ» (الرياض (

أعد صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، دليلًا إرشاديًا للمنشآت على الموقع الإلكتروني لبرنامج التدريب الصيفي (صيفي) عبر الرابط **http://saifi.hrdf.org.sa**، وذلك لشرح كيفية المشاركة والتسجيل في البرنامج، والاستفادة من الطاقات السعودية الشابة، عبر تدريبهم على رأس العمل أو في جهات التدريب المعتمدة.

ويرتكز دور منشآت القطاع الخاص في المشاركة ببرنامج التدريب الصيفي (صيفي) على عدة محاور، منها الإسهام في الدعم وفق النسب المُحدّدة في القرار الوزاري رقم (1/1047) وتاريخ 8/3/1429 وتنفيذ التدريب سواء التدريب على رأس العمل أو التدريب لدى الجهات التدريبية، وإصدار شهادة للمتدربين بعد انتهاء المدة التدريبية المحددة.

ويحرص »هدف» على سير البرنامج ومتابعة التزام المنشآت بالأمر السامي رقم (7/ب **(2942)**/بتاريخ 1/3/1418 والقرار الوزاري رقم (1047/1) بتاريخ 8/3/1429 الذي يُلزم منشآت القطاع الخاص التي تستخدم 25 عاملًا فأكثر بقبول نسبة من الطلاب والطالبات؛ بهدف التدريب وإكسابهم مهارات وخبرات عملية خلال فترة الصيف.

ويقدم «صيفي» فرصاً تدريبية للطلاب والطالبات في منشآت القطاع الخاص على ألا يقل عمر الطالب أو الطالبة عن 17 سنة، بهدف إكسابهم مهارات وخبرة عملية خلال فترة الصيف، وتأهيلهم لتلبية حاجات سوق العمل.

وينقسم التدريب في «صيفي» إلى نوعين، الأول: التدريب على رأس العمل، وهو التدريب الذي يتم داخل منشآت القطاع الخاص، ويعمل فيه الطالب أو الطالبة إلى جانب موظف المنشأة لاكتساب الخبرة والتعرف على بيئة العمل، والثاني: التدريب لدى جهات تدريبية، وهو التدريب الذي يتم في جهات تدريبية معتمدة بتمويل من منشآت القطاع الخاص التي يتعذر عليها التدريب على رأس العمل، أو لديها الرغبة في تدريب الطلاب لدى جهات تدريبية.

وأكد المتحدث باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية و«هدف» خالد أباالخيل، أهمية التزام المنشآت بجودة التدريب والانضباط وغرس قيم العمل في الطلبة المستفيدين من التدريب؛ وذلك من أجل إكسابهم المهارات والخبرات المناسبة، لتكون عوناً لهم في الدخول إلى سوق العمل، حينما يحصل المتدرب على فرصة عمل بأي من القطاعات التي نال فيها دورات تدريبية، أو اكتسب مهارات وخبرات تؤهله لهذا العمل.

"الشورى" يطالب بمعالجة وضع نزيلات الضيافة اللاتي رفض ذووهن تسلمهن

طالب بتقييم أداء مؤسسات رعاية الفتيات للتأكد من جودة وكفاءة الخدمات

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
https://sabq.org/tM2GTR

طالب مجلس الشورى، اليوم، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بالتنسيق مع وزارتَي الصحة والتعليم، لضبط تراخيص افتتاح مراكز التوحد وتنظيم الدعم الحكومي المقدم لها وفقاً لمؤشر أداء تحسن الحالة، كما طالب بتقييم أداء مؤسسات رعاية الفتيات من جهات متخصصة، للتأكد من جودة وكفاءة وفاعلية الخدمات المقدمة للمستفيدات ومعالجة وضع النزيلات في دور الضيافة الاجتماعية اللاتي يرفض ذووهن تسلمهن بعد انتهاء محكوميتهن.

وفي جلسته العادية السادسة والثلاثين برئاسة نائب رئيس المجلس، طالب "الشورى"، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتقييم تجارب توطين قطاعات العمل وتقويمها بما يسهم في تأهيل المستفيدين من توطين تلك القطاعات، كما طالب بإيجاد فرص وظيفية للعاطلين من ذوي المؤهلات العلمية في مجال القطاع غير الربحي، وبتزويد مجلس الشورى بباقي التقارير السنوية للجهات الحكومية التي يرأس مجالس إداراتها وزير العمل والتنمية الاجتماعية حسبما نصت عليه المادة (29) من نظام مجلس الوزراء.

كما طالب المجلس بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإلزام جميع العاملين المهنيين الوافدين ببرنامج الفحص المهني، على أن يكون الاجتياز شرطاً لمزاولة المهنة وتمكين القادرين على العمل من المستفيدين من خدماتها، وفق المستهدف في مبادرات التحول الوطني 2020.

وطالب المجلس وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بأتمتة خدماتها الموجهة إلى القطاع الخاص.

من جهة أخرى، طالب المجلس الهيئة الملكية للجبيل وينبع، بتوضيح برنامجها للخدمة المجتمعية شاملاً علاقاتها مع التجمعات السكانية المحيطة بها، وسرعة دراسة منظومة النقل من وإلى جازان بما يحقق الميزات التنافسية وقياس الآثار الاقتصادية لاستثماراتها المختلفة على الدخل والتوظيف للمدن التابعة لها وبالتنسيق مع الجهات المعنية لربط الأقطاب الصناعية في مدينة ينبع الصناعية بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية ومجمع بترورابغ بالجسر البري.

التعليم بين حقوق المعلم وواجباته

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36911

عبلة مرشد

نجاح العملية التعليمية مرهون بجهود مشتركة وتوافق رؤى وتبادل منافع وسياسات مسؤولة، بين الجهات المسؤولة عن مسيرة التعليم ،وبين الموارد البشرية ممثلة في المعلم الكفء

يمثل المعلم نقطة الارتكاز الأساسية، والمحور الأهم الذي يحرك العملية التعليمية برمتها، بجميع ما تتضمنه من مكونات مادية وبشرية، سواء ما يتعلق منها بالإطار المدرسي، وبما يحتويه من طلاب ومقررات ومناهج ووسائل تعليمية وبيئة مدرسية بمجملها، أو بما يحكمه خلال الإدارة المدرسية المنظمة للعملية التعليمية في إطارها المدرسي، إضافة إلى ما يخضع له «المعلم» نظاما من هيكل مؤسسي كقائد ومُشرِع ومسؤول ومتابع للعملية التعليمية بجميع مكوناتها في إطارها العام، والذي يشمل كل ما يُشرع ويُنفذ في المدارس من أنظمة وتشريعات وما يُفرض من مناهج ومقررات صفية ولا صفية، إضافة إلى ما يخضع لمسؤولياته «الهيكل المؤسسي» من متابعة لمدى صلاحية المباني المدرسية، وما يلحق بها من بيئة تعليمية ملائمة وإدارة فاعلة وغير ذلك من مستلزمات نجاح العملية التعليمية.

وإذا ما اعتبرنا أن جميع مكونات العملية التعليمية السابق ذكرها، مُمكِنات يتطلب توفيرها بمستويات ومعايير مقبولة إلى حد كبير، لتمكين المعلم من أداء دوره المهني المأمول، وبما يساعده على ترجمة العلوم والمعارف التي تتضمنها المقررات والمناهج إلى مفردات مقروءة ومعارف مسموعة، ونماذج مرئية مؤثرة وجذابة في محتواها ومضمونها، بحيث يتمكن المعلم من غرسها في عقول طلابه بمرونة يستوعبونها، ويبنيها في نفوسهم كسلوكيات يمثلونها، بما أوتي من علم وما يخدمه من وسائل تعليمية ومهارات وقدرات مضافة إلى تعليمه، ليتلاءم مع متطلبات التعليم الحديث وأدواته، وذلك لن يتحقق إلا برعاية إدارة مدرسية داعمة ومنظمة للعمل، ونظام تعليمي عام يحترم مهنة المعلم ويقدر مسؤولياته المتخصصة ويلتزم بأجره اللائق وبحوافزه المطلوبة، فإن ذلك جميعه هو مستحق لكل معلم يعمل في الميدان التربوي، وعليه يكون تقييم مستوى أدائه ونجاحه في الإسهام في نجاح العملية التعليمية وجودة مخرجاتها.

ولذلك، فإن إلقاء اللوم دوما على المعلمين بتقصيرهم في أداء مهامهم المدرسية، وفي مستوى تأهيلهم، سواء في مستوى تمكنهم من المادة العلمية أو في طرق تدريسهم، وتبرير ذلك وتفسيره بمخرجات الجامعات الضعيفة، فإن ذلك فيه إجحاف كبير لتقييمهم ولمستحقاتهم المطلوبة. وعلى الرغم من أن ذلك فيه شيء من الحقيقة لا يمكن إنكاره، إلا أن ذلك ليس كل الحقيقة، إذ يسهم النظام المدرسي والبيئة المدرسية المتاحة وما يجده المعلم من تقدير مادي ومعنوي، في التأثير على جودة عطاء المعلم ومدى الاهتمام بالارتقاء بأدائه إيجابا أو سلبا، وذلك لارتباط عطاء المعلم بطبيعة الأنظمة والقوانين التي تطبقها المدارس، بناءً على السياسة العامة للتعليم، والتي تبلور رؤيتها لدور المعلم في إطار النظام التعليمي العام من جهة، وطبيعة البيئة المدرسية المتاحة لتنفيذ تعليم مميز من جهة أخرى.

ومما لا يخفى علينا، أنه من المعتاد لدينا في المدارس أن يقوم المعلم بأعباء إضافية لعمل التدريس، لا تتصل بدوره المهني، كالإشراف أو البيع في مقاصف المدرسة أو المراقبة في الساحات، أو بين الفصول لحفظ النظام، أو الانتظار في نهاية الدوام عند بوابة المدرسة حتى تخلو المدرسة من طلابها، أو الإعداد لمناسبة من المناسبات التي تتعلق بإدارة المدرسة ومسؤولياتها، أو غير ذلك من الأمور الخارجة عن نطاق التدريس ومتطلباته، هذا إلى جانب ارتفاع نصيبه من الحصص اليومية التي تجهده صحيا وذهنيا، وبما يؤثر على مستوى عطائه وتعامله، فضلا عن تكدس الفصول بالطلبة أو الطالبات بما يحول دون إمكان التواصل والتقارب بين المعلم وطلابه، لاستدراك مستوى تحصيلهم ومتابعتهم عن كثب، وذلك يمتد بدوره إلى صعوبة أو عدم إمكان استخدام أساليب التدريس المتقدمة، ووسائل التقويم المتنوعة التي لها أثر إيجابي على الإبداع في العطاء والمصداقية في التقويم والعمق في التأثير المعرفي عند الطلاب، كما يلحق بذلك مدى توافر الوسائل التعليمية المناسبة، ومدى ملاءمة الفصول حجما وبناء وتهيئةً، وذلك يشمل المقاعد والطاولات المريحة والتهوية المناسبة -صيفا وشتاء- والإضاءة الجيدة، وما يتبع ذلك من خدمات ضرورية تلحق بالبيئة المدرسية كأساسيات

تخدم راحة الطالب والمعلم، كتوافر دورات المياه الصالحة والنظيفة، والفناء المدرسي المناسب، والغذاء الصحي في المقاصف وغير ذلك من مستلزمات الراحة المطلوبة، هذا إلى جانب الترفيه الملائم المطلوب توفيره للطالب، ليتمكن هو بالتالي من استقبال ما يقدم له من معلومات بنفسية مرتاحة وعقلية يقظة، تمكّنه من التحصيل الجيد، فتكون المدرسة بذلك مكانا يسعون إليه وليس مكانا يهربون منه لمتطلبات ورغبات مختلفة.

وكما أن للمعلم مستحقات على الجهات المسؤولة عن التعليم، بتوفيرها وإتاحتها في كل المدارس ليتمكن المعلم من أداء دوره بالشكل المأمول، والذي عليه يمكنها محاسبته أو مكافأته في تقصيره أو إنجازه، فإن على المعلم واجبات يفرضها نظام المهنة والتزامه بتحمل مسؤولية مهنته وما تستلزمه تلك المهنة من تمكين علمي لما يقوم بتدريسه، خلال الإعداد الجيد لما يوكل إليه من مقررات، وما يطلب منه من مستجدات تتعلق بتدريسه، وذلك يتطلب أن يبحث ويعمل المعلم دوما على تطوير أدائه والارتقاء بمهاراته وقدراته، بما يتواءم مع التطور العلمي والتقني، وبما يتضمنه التعليم الحديث، بحيث لا يستمر نموذجا يكرر نفسه سنويا دون أي إضافات تطويرية ملحوظة وملائمة، هذا إضافة إلى أهمية الالتزام بالجدية والمثابرة والإخلاص في الأداء، ليس لأن ذلك من متطلبات المهنة فقط، بل لأنه كذلك قدوة لطلابه وقائدا تربويا يُحتذى به في جميع سلوكياته وأدائه، والذي ينعكس على طلابه الذين يمثلون شباب المجتمع ومستقبله الواعد، وهو بذلك مسؤول عن غرس القيم الأخلاقية والمبادئ الوطنية والأساسيات الدينية، إلى جانب ما يقوم به من تعليم للمعارف والعلوم المختلفة، فهو نموذج مؤثر ومربٍ مسؤول.

ولذلك، فإن نجاح العملية التعليمية مرهون بجهود مشتركة وتوافق رؤى وتبادل منافع وسياسات مسؤولة، بين الجهات المسؤولة نظاما عن مسيرة التعليم وجودته ومستوى أدائه، وبين الموارد البشرية التي تمثل عصب العملية التعليمية، ممثلة في المعلم الكفء والمربي الصالح، والذي لن يتمكن من بلورة دوره الحقيقي في العطاء، إلا بتوفير بنية تحتية أساسية لتمكينه من العطاء الجيد في: الإطار المدرسي بجميع مكوناته الداعمة، والنظام المؤسسي المساند، والجهد الشخصي لذات المعلم، وبذلك يمكننا القول إن المعلم كاد أن يكون رسولا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

رفع قوة المواجهة مع تحدي البطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.aleqt.com/2018/05/02/article_1379546.html

عبد الحميد العمري

أظهرت نتائج نشرة سوق العمل للربع الرابع لعام 2017، الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء استقرار معدل البطالة عند مستواه المرتفع والأعلى منذ النصف الأول لعام 1999، مستقرا بنهاية العام عند 12.8 في المائة (723.2 ألف متعطل)، مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه (745.1 ألف متعطل)، إلا أنها أظهرت ارتفاعا سنويا في المعدل مقارنة بالربع الرابع من عام 2016، الذي بلغ معدل البطالة بنهايته 12.4 في المائة (725.7 ألف متعطل). وجاء الارتفاع السنوي في معدل البطالة على الرغم من ارتفاع توظيف المواطنين والمواطنات وفقا لنشرة هيئة الإحصاء خلال 2017 بأعلى من 102.4 ألف عامل (38.5 ألف عامل من الذكور، 64.0 ألف عاملة من الإناث)، وانخفاض أعداد العمالة الوافدة في سوق العمل المحلية خلال العام نفسه بنحو 575.4 ألف عامل "انخفاض 580.6 ألف عامل من الذكور الوافدين، ارتفاع 5.2 ألف عاملة من الإناث الوافدات". إنها التطورات التي تمت على أرض الواقع في سوق العمل المحلية، التي تؤكد أنه على الرغم من اندفاع برامج التوطين بسرعة أكبر، خاصة خلال النصف الثاني من العام الماضي، ونجاحها في زيادة توفير فرص العمل أمام المواطنين والمواطنات بأعلى من 102.4 ألف وظيفة، إلا أن معدل البطالة تفوق في منظوره السنوي على كل تلك البرامج، مسجلا ارتفاعه من 12.4 في المائة بنهاية 2016 إلى نحو 12.8 في المائة بنهاية 2017، ما يقتضي بالضرورة القصوى زيادة فعالية برامج التوطين في جوانب منها، وابتكار برامج للتوطين تكون أكثر فاعلية وكفاءة، خاصة تلك البرامج المرتبطة بضرورة توطين المستويات الإدارية العليا والتنفيذية في منشآت القطاع الخاص،

وهي المستويات الممسكة بصناعة القرار في المنشآت، إضافة إلى توسيع دائرة برامج التوطين المرتبطة بنوعية الوظائف والمهن، التي يفترض أن تستهدف الوظائف الملائمة للباحثين عن عمل من المواطنين والمواطنات (1.1 مليون باحث وباحثة عن عمل من المواطنين والمواطنات بنهاية 2017)، من حيث الدخل والمؤهلات العلمية والخبرات اللازمة، التي قد تحقق لها النجاة من قبضة برامج التوطين السابقة، وظلت في منأى عن تلك البرامج، لتستمر شاغرة بمئات الآلاف من العمالة الوافدة. لقد نجحت وزارة العمل في تحقيق معدلات توطين أسرع وأفضل عبر برامج التوطين المخصصة، التي ركزت آلياتها على استهداف قطاعات ونشاطات بعينها، والأمثلة على ذلك معلومة لدى الجميع، وعلى الرغم مما قد يظنه بعضهم من ترتب بعض الآثار العكسية لبرامج التوطين الموجهة، إلا أنها تظل آثارا قصيرة الأجل، سرعان ما تعمل السوق المحلية على امتصاصها، والأهم من ذلك أنها تعد آثارا أدنى بكثير من الآثار الأكبر التي نتجت عن برامج نطاقات، التي كان من أهم المآخذ عليها، عدم تفرقتها بين طبيعة النشاطات الاقتصادية، وإغفالها أولويات التوظيف لدى الباحثين عن عمل وفقا لمؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية، ما أفضى لاحقا إلى انتشار "التوظيف الوهمي" بين صفوف المواطنين، عدا أن برامج نطاقات تسببت خلال فترات زمنية مضت في زيادة الاستقدام، نتيجة منحه الضوء الأخضر لمنشآت القطاع الخاص بزيادة الاستقدام، مكافأة لها على دخولها النطاق الأخضر، في الوقت ذاته الذي كان للتوظيف الوهمي الدور الأكبر في الدفع بتلك المنشآت لدخول نطاقها الأخضر، وكل هذا لم ينعكس بأي نتائج ملموسة ذات قيمة حقيقية على خفض معدلات البطالة بين المواطنين والمواطنات. يتشكل الطريق البديل في الوقت الراهن لبرامج نطاقات، من عدد من الركائز الرئيسة، لعل من أبرزها وأهمها: (1) ضرورة وضع برامج خاصة لتوطين (الوظائف القيادية والتنفيذية العليا) في منشآت القطاع الخاص، التي شهدت طوال فترة تطبيق برامج التوطين الأخيرة، زيادة سيطرة العمالة الوافدة على تلك المناصب القيادية والتنفيذية من 10.4 في المائة بداية الفترة التي تجاوزت 40.5 في المائة نهاية الفترة، وتكمن أهمية تسليط اهتمام وتركيز وزارة العمل على هذه المناصب تحديدا؛ كونها المستويات الوظيفية التي تستحوذ على صنع القرار في منشآت القطاع الخاص، وكونها أيضا المستويات الأعلى دخلا مقارنة بغيرها من المستويات الوظيفية الأدنى تأثيرا ودخلا. ما يعني بدوره ضآلة وضعف إمكانية إنجاح أية سياسات أو برامج للتوطين، في ظل توسع تلك السيطرة للوافدين على قرارات القطاع الخاص، بل لقد تحولت تلك السيطرة المتزايدة للوافدين على المناصب التنفيذية والقيادية في القطاع، إلى عامل إفشال حقيقي لأية برامج للتوطين، ودليل ذلك قائم وفق الإحصاءات الرسمية، ولا حاجة إلى بذل جهود تذكر لأجل إثبات وجوده من عدمه! قياسا على ما أظهرته الإحصاءات من تراجع معدلات التوطين خلال العامين الأخيرين، مقابل زيادة الاستقدام وتوظيف العمالة الوافدة، وإفراط أغلب منشآت القطاع الخاص في الاعتماد على مواد نظام العمل الجديد (74، 75، 76، 77)، لإنهاء عقود العمالة الوطنية تحت ذريعة تقلص الإيرادات والمبيعات. (2) التوسع في برامج التوطين المخصصة حسب القطاعات (كقطاع الاتصالات)، التي سيوفر العمل بها مرونة أكبر أمام وزارة العمل على مستوى سرعة التوطين، وسرعة القضاء على سيطرة العمالة الوافدة في تلك القطاعات القابلة للتوطين بالكامل خلال فترة وجيزة. ويؤمل أن يأتي تركيز وزارة العمل في هذا الخصوص على القطاعات الأكثر جاذبية والأعلى دخلا لدى العمالة الوطنية، وأغلبها يتركز في نشاط الخدمات (تجارة الجملة والمطاعم والفنادق، والنقل والاتصالات والتخزين، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات جماعية وشخصية، ومنتجي الخدمات الحكومية)، حيث لم يتجاوز معدل التوطين في هذا النشاط بنهاية عام 2016 نسبة 22.9 في المائة فقط (876.8 ألف عامل سعودي)، مقابل توظيف أكثر من 2.94 مليون عامل وافد في هذا النشاط، ما يؤكد هنا أن وضع برامج مخصصة للتوطين، تتسم بسرعة أكبر مقارنة ببقية برامج التوطين، كفيل بالوصول بها إلى 50 في المائة أن تمتص كل الباحثين عن فرص عمل من المواطنين والمواطنات، أخذا في الاعتبار أن تقترن ببرامج مكثفة للتدريب والتأهيل، التي يمكن تمويلها من متحصلات تلك الرسوم على العمالة الوافدة. (3) تأسيس منظومة متكاملة إلكترونية متطورة، للتواصل المستمر بين كل من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ومديري الموارد البشرية والتوظيف (سعودي الجنسية) في منشآت القطاع الخاص، والبدء في المرحلة الأولى بالمنشآت العملاقة والكبيرة والمتوسطة، ولاحقا يمكن إضافة مديري الموارد البشرية في المنشآت الصغيرة والأصغر، على أن الحاجة في الوقت الراهن قد لا تستدعي إضافة المنشآت الأقل من المتوسطة لمنظومة التواصل، ذلك أن نجاحها سيكون كافيا جدا في تحقيق الغرض من إيجادها. المواجهة مع تحدي البطالة لن تتوقف عند حد معين، ولا عند درجة نجاح محددة، بل لا بد من استمرار ضخ أكبر قدر ممكن فيها من الجهود والموارد والإجراءات، خاصة أن الهدف المنشود بنهاية أقل من ثلاثة أعوام مقبلة، هو خفض معدل البطالة إلى ما دون 7.0 في المائة، وهو المعدل البعيد جدا عن مستوياته الراهنة. والله ولي التوفيق.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م

http://www.alhayat.com/article/4578233

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م

https://www.okaz.com.sa/article/1637525